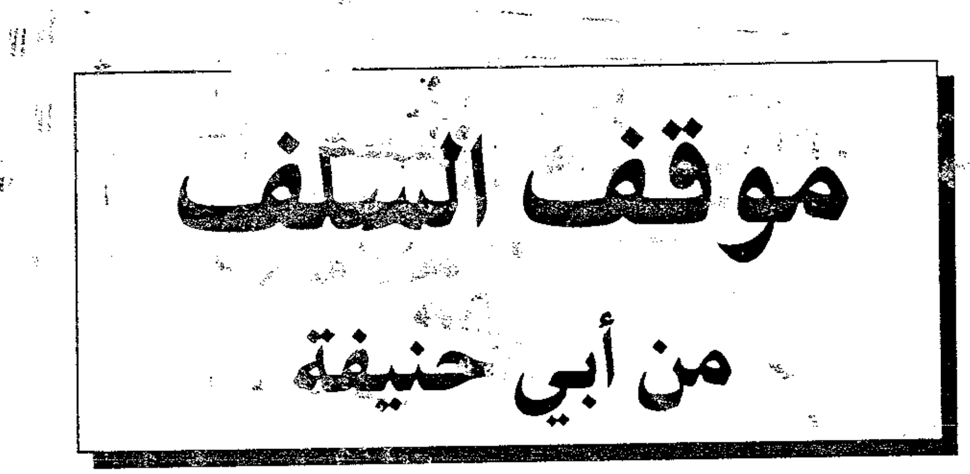
بسم الله الرحمن الرحيم

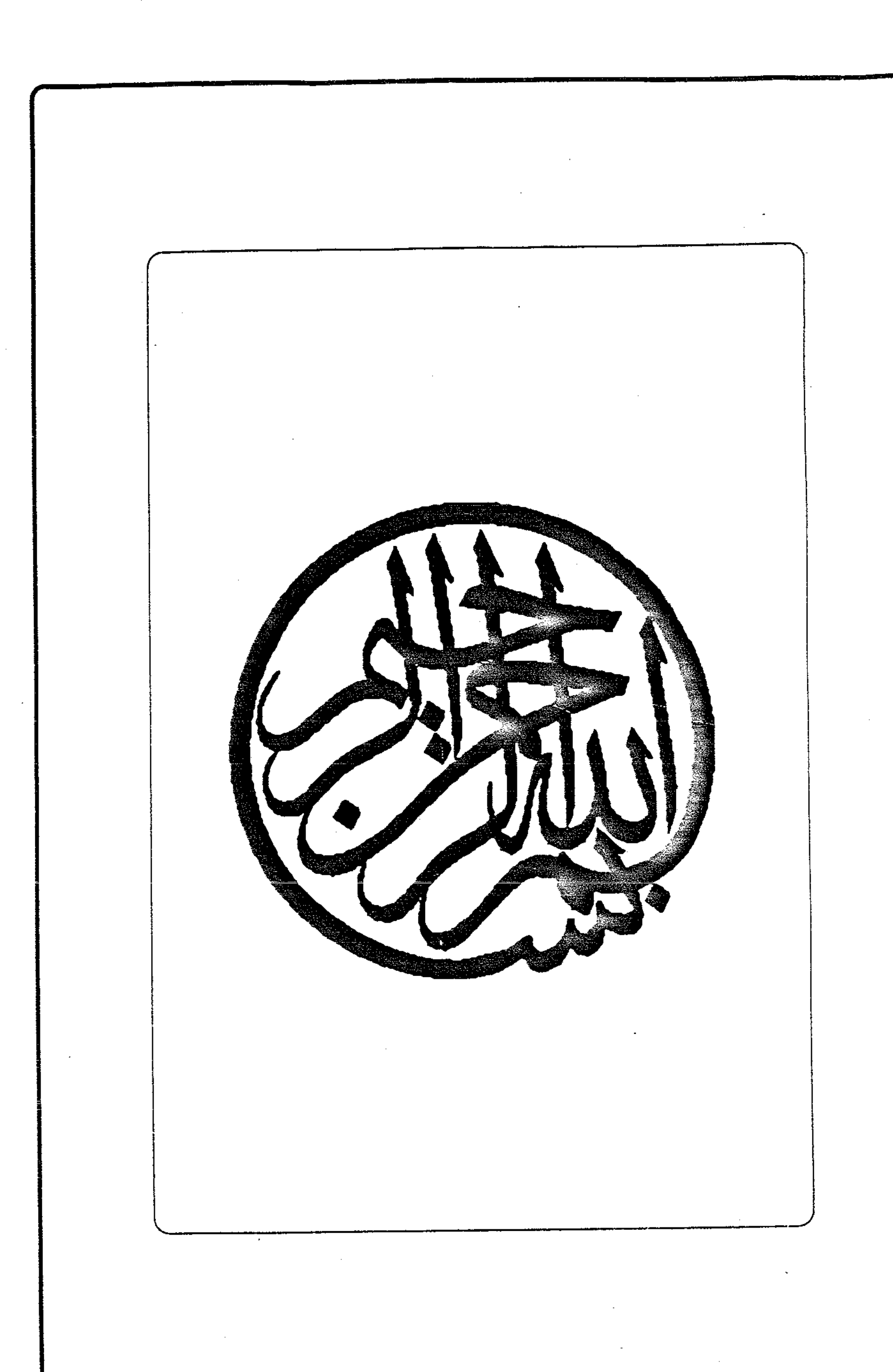
المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
الدراسات العليا




إشراف فضيلة الشيخ
أ.د. ناصر بن عبدالكريم العقل

إعداد
محمد بن عبدالعزيز بن محمد الشايع

العام الجامعي
١٤٢١/١٤٢٢هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد:

فقد تواترت الآثار عن أئمة السلف وتكاثرت النقول عنهم في ذم أبي حنيفة النعمان بن ثابت - رحمه الله وعفى عنه - ، مما جعل بعض المبتدعة يستغل تلك الآثار في ذم السلف وتجريحهم والطعن في أئمتهم ووصفهم بـ ( المكفرة ، المبدعة ، الإرهابيين ...) إلى غير ذلك من الأوصاف التي هي في حقيقة الأمر راجعة إليهم ظاهرة فيهم. (العبارة توهم)(1)

مما جعلني أقدم على بحث هذه القضية الشائكة نصرة للحق وقياماً بالواجب تحت مسمى :

" موقف السلف من أبي حنيفة - رحمه الله - "

- خطة البحث :

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة ، وتمهيد ، ومبحثين ، وخاتمة ، يعقبها الفهارس .

* فالمقدمة : بينت فيها أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، وخطة البحث ، والمنهج الذي اتبعته فيه .

* ثم التمهيد : وذكرت فيه ترجمة موجزة لأبي حنيفة النعمان - رحمه الله وعفى عنه - .

* يليه المبحث الأول : وتناولت فيه الأقوال التي انتقدها السلف على أبي حنيفة - رحمه الله - وتوجيهها .

* يعقبه المبحث الثاني : وبينت فيه موقف السلف من أبي حنيفة وتوجيهه وتطرقت فيه إلى موقفهم من تكفيره ، وتبديعه ، وروايته .

* ثم ختمت البحث بخاتمة : ذكرت فيها أهم نتائج البحث وتوصياته .

* وأردفت ذلك بفهارس علمية اقتصرت فيها على فهرسين :

١- فهرس المصادر والمراجع مرتبة بحسب حروف المعجم .

---

(1) انظر ما كتبه محمد زاهد الكوثري في كتابه : " تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب " ، وحسن فرحان المالكي في مذكرته " قراءة في كتب العقائد " (ص ٨٥-٨٨)

٩- فهرس الموضوعات مرتبة بحسب ورودها في البحث.

- منهج البحث:

سلكت في إعداد البحث وكتابة المنهج التالي:

١- اجتهدت في البحث والتتبع لكل ما يدخل تحت موضوع البحث، وما يتعلق به من مسائل، وجمع ذلك وترتيبه.

مالفرق بين ① و ②

٢- سلكت في كتابة هذا البحث المنهج الاستقرائي وذلك بتتبع آثار السلف وتصنيفها بحسب موضوعاتها ثم النظر فيها والتعبير عنها بعبارة موجزة تغني عن كثرة النقل.

٣- حرصت على الإيجاز والاختصار قدر الإمكان إيجازاً واختصاراً غير مخل بالمقصود فيما أحسب.

٤- حاولت التزام الموضوعية قدر الإمكان في العرض خاصة مع صعوبة الموضوع وتشعبه راجياً أن أكون قد وفقت في ذلك.

وختاماً، فإني لا أدعي أني وفيت الموضوع حقه، ولا أني أصبت في كل ما قلته، وحسبي أني بذلت جهدي واستفرغت وسعي، فما كان من صواب فمن الله وحده، وله الفضل والحمد، وما كان من خطأ فمن نفسي، وأستغفر الله منه.

وأخيراً أشكر فضيلة شيخنا / أ.د. ناصر بن عبدالكريم العقل على حرصه وإفادته، والله أسأل أن يبارك له في وقته وجهده وعمره.

والحمد لله أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

## تمهيد :

## ترجمة موجزة لأبي حنيفة النعمان بن ثابت :

لعل من المناسب قبل الخوض في أقوال السلف في أبي حنيفة وموقفهم منه وتوجيه ذلك أن أقدم ترجمة موجزة لأبي حنيفة أوضح فيها أهم معالم حياته حتى تكون كالتمهيد بين يدي البحث.

اضبطها بالشكل ← زوطى

أولاً : اسمه ونسبه وكنيته :

هو النعمان بن ثابت بن زوطي - بضم الزاي وفتح الطاء - الخزاز الكوفي، ويكنى بـ (أبي حنيفة)(1).

ثانياً : مولده ونشأته :

ولد سنة ثمانين من الهجرة بالكوفة، وقضى سنوات عمره الأولى فيها واشتغل في بداية حياته بتجارة الخز، حتى أصبح معروفاً على الحاكة بدار الخزازين(2)، ومكث في التجارة زمناً حتى قيض الله له الإمام الشعبي، فحثه على الاشتغال بالعلم وطلبه حتى أقبل بعد ذلك على العلم بالكلية وصرف فيه جهده ووقته(3).

ثالثاً : شيوخه :

أدرك أبو حنيفة بعض الصحابة في صغره إلا أنه لم يسمع من أحد منهم نظراً لاشتغاله بالتجارة في بداية أمره(4) إلا أنه تتلمذ بعد ذلك على عدة شيوخ حتى ذكر المزي منهم خمسين شيخاً، منهم :

١ - حماد بن أبي سليمان.

٢ - زيد بن علي بن الحسين.

---

(1) انظر : سير أعلام النبلاء (٦/٢٩٠).

(2) انظر: الكامل لابن عدي (٧/٢٤٧٦).

(3) انظر: مناقب أبي حنيفة للمكي (ص٥٤).

(4) زعم بعض من كتب في مناقب أبي حنيفة كالمكي في كتابه مناقب أبي حنيفة (ص٢٧،٢٧) والكردري في كتابه مناقب أبي حنيفة (ص٥٢٨) أنه سمع من بعض الصحابة وهذا لا يصح كما ذكر ذلك السخاوي في فتح المغيث (١١/٢).

٣- عطاء بن أبي رباح .
٤- قتادة بن دعامة السدوسي[1].

رابعاً: تلاميذه:
ذكر المزي في تهذيب الكمال طائفة ممن أخذوا العلم عن أبي حنيفة بلغ عددهم سبعين تلميذاً، منهم:
١- حفص بن غياث النخعي الكوفي.
٢- حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي.
٣- الحكم بن عبد الله بن مسلم أبو مطيع البلخي الخراساني.
٤- محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني.
٥- يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف القاضي[2].

خامساً: مؤلفاته:
ينسب إلى الإمام أبي حنيفة عدة كتب منها:
١- الفقه الأكبر برواية حماد بن أبي حنيفة.
٢- الفقه الأكبر برواية أبي مطيع البلخي، ويسمى بالفقه الأبسط.
٣- العالم والمتعلم برواية أبي مقاتل السمرقندي[3].

سادساً: وفاته:
توفي -رحمه الله- ليلة النصف من شعبان سنة خمسين ومائة من الهجرة، ودفن في مقابر الخيزران ببغداد، ولما مات كان عمره سبعين عاماً[4]. *

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (١٤١٥/٢).
(٢) انظر: المصدر السابق (١٤١٥/٢).
(٣) قام الشيخ الدكتور محمد الخميس في رسالته أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ١١٥)، والشيخ الدكتور عبد العزيز الحميدي في رسالته براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة (ص ٤٦) بدراسة توثيقية لكتب أبي حنيفة ومدى صحتها عنه.
(٤) انظر: الانتقاء لابن عبد البر (ص ١٧١).
(*) انظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٨١/٨)، الجرح والتعديل (٤٤٩/٨)، تاريخ بغداد (٣٢٣/١٣)، تذكرة الحفاظ (١٦٨/١)، السير (٣٩٠/٦) وغيرها.

المبحث الأول :

الأقوال التي انتقدها السلف على أبي حنيفة وتوجيهها :

تواترت الآثار عن أئمة السلف وتكاثرت النقول عنهم في ذم أبي حنيفة النعمان بن ثابت - رحمه الله وعفى عنه - .

فقد أخرج الخطيب في تاريخه عن عبد الله بن أبي داود أنه قال يوماً لأصحابه: "ما تقولون في مسألة، اتفق عليها مالك وأصحابه، والشافعي وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والحسن بن صالح وأصحابه، وسفيان الثوري وأصحابه، وأحمد بن حنبل وأصحابه؟ فقالوا له: يا أبا بكر لا تكون مسألة أصح من هذه. فقال: هؤلاء كلهم اتفقوا على تضليل أبي حنيفة"(1).

وروى ابن عدي في الكامل عن عبد الله بن أبي داود أنه قال: "الوقيعة في أبي حنيفة إجماع من العلماء في جميع الآفاق"(2).

وقد عقد الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب السنة باباً فيما حفظ عن أبيه وغيره من المشايخ في أبي حنيفة(3)، وأورد ابن أبي شيبة في مصنفه كتاباً سماه: "كتاب الرد على أبي حنيفة" ذكر فيه ما يزيد على المائة مسألة مما خالف فيه أبو حنيفة الأثر الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم(4)، وذكر الخطيب في تاريخه أسماء الأئمة الذين تكلموا في أبي حنيفة وعددهم خمسة وثلاثون إماماً(5)، وساق ابن حبان في المجروحين(6)، والعقيلي في الضعفاء(7)، وابن عدي في الكامل(8)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد(9)، وابن بطة في الإبانة(10) بعض أقوال السلف في ذلك(11).

وبعد تأمل هذه الأقوال نجد أنها تنقسم إلى قسمين :

الأول : ما لم يثبت عنهم :

فهذا القسم ضعفه يغني عن الكلام فيه وتوجيهه .

---

(1) انظر: تاريخ بغداد (12/294)
(2) انظر: الكامل (7/2476)
(3) انظر: السنة (1/180)
(4) انظر: المصنف (14/148)
(5) انظر: تاريخ بغداد (12/270)
(6) انظر: المجروحين (2/61،62)
(7) انظر: الضعفاء (4/281)
(8) انظر: الكامل (7/2476)
(9) انظر: شرح أصول الاعتقاد (3/217)
(10) انظر: الإبانة (2/49)
(11) انظر: تبييض الصحيفة في ذكر الصحيح من الأقوال في أبي حنيفة للوادعي .
(12) انظر: السنة لعبد الله بن أحمد الأرقام التالية: (220، 221، 222، 225، 226، 226)

والثاني: ما ثبت عنهم وهذا القسم على ضربين:

① - ما كان سبب انتقادهم فيه غير ظاهر:

فهذا الضرب يحمل على الضرب الآخر وهو ما كان سبب انتقادهم فيه ظاهراً إذ الجرح المجمل يحمل على الجرح المفسر والكلام فيه وتوجيهه يعد أيضاً كلاماً في هذا الضرب وتوجيهاً له.

② - ما كان سبب انتقادهم فيه ظاهراً:

وهذا الضرب يمكن تقسيمه من حيث القسمة العقلية إلى ثلاثة أمور:

③ - ما كان منسوباً إليه ولا يصح عنه:

فقد حرف بعض المبتدعة أقوال الإمام أبي حنيفة في الإعتقاد سواء في حياته أو بعد مماته. حتى ذكر صاحب كتاب قلائد عقود العقيان أن بعض الناس زعم أن الإمام أبا حنيفة يقول: "إن الرب تبارك وتعالى لا ينظر إليه أهل الجنة"، فكتب إليهم أبو حنيفة رسالة يعاتبه فيها على تحريفه لقوله واستنكر فيها هذا القول ورده.(1)

فإذا كانت أقوال الإمام أبي حنيفة في الإعتقاد قد حرفت في حياته فمن باب أولى أن تحرف بعد مماته وأن ينسب إليه ما لم يقل به، ومن تلك الأقوال التي نسبت إليه ولا تصح عنه أصلاً ما يلي:

١- إنكار الرؤية(2)

٢- تأويل صفتي الغضب والرضا بالعقوبة والثواب.(3)

٣- تأويل صفة الاستواء بالاستيلاء.(4)

٤- قوله لفظي بالقرآن مخلوق.(5)

ومما يدل على بطلانها ما روي عنه مما يخالفها ويردها، وكونها لم ينسبها إليه إمام معتبر ممن عاصره سواء أكان ممن يوافقه أو يخالفه.(6)

ولهذا فلم أجد فيما روي عن السلف في ذم أبي حنيفة ما يرجع إلى هذه الأقوال السابقة.

---

(1) انظر: قلائد عقود العقيان (ق٩٧-ب) بواسطة أصول الدين عند أبي حنيفة (ص١٧)

(2) ممن نسب ذلك له بشر المريسي انظر رد الدارمي عليه (ص١٥).

(3) انظر: شرح الفقه الأكبر (ص١٨٢).

(4) انظر: الطبقات السنية (١/١٥٧).

(5) انظر: الفقه الأكبر (ص٢٠١).

(6) انظر ما كتبه د. محمد الخميس في أطروحته أصول الدين عند أبي حنيفة (ص١٧).

(ب) - ما كان يقول به ثم رجع عنه :

١ - اشتغل الإمام أبو حنيفة في بداية طلبه للعلم بعلم الكلام حتى برع فيه ونبغ، وبلغ فيه مبلغاً يشار إليه بالبنان، ولعل نشأته بالكوفة كانت السبب الأكبر في اشتغاله بعلم الكلام، حيث كانت موطناً للنحل المختلفة، والفرق المتباينة.

وقد كان لدراسة أبي حنيفة لعلم الكلام في بداية طلبه للعلم أثراً في آرائه وأقواله مما حمله على مخالفة السنة في بداية حياته إلا أنه بعد ذلك رجع عن علم الكلام واتبع الحديث والأثر [1] ومن أهم تلك الأقوال والآراء التي كان يقول بها ثم رجع عنها ما يلي :

١ - القول بخلق القرآن :

ذهب بعض الباحثين إلى أن القول بخلق القرآن لا يصح عن أبي حنيفة - رحمه الله - وأنه لم يقل بذلك مطلقاً وضعفوا الآثار التي وردت عن السلف في نقل هذا القول عنه ونسبته إليه [2].

إلا أن الناظر في الآثار المروية عن السلف في ذلك يدرك تماماً أن الإمام أبا حنيفة كان يقول بخلق القرآن ثم عدل عنه وتاب منه ومما يدل على ذلك ما ذكره الحافظ ابن عبد البر في الانتقاء حيث قال: " وذكر الساجي في كتاب العلل له في باب أبي حنيفة أنه استتيب في خلق القرآن فتاب والساجي ممن كان ينافس أصحاب أبي حنيفة " [3].

ويؤيد ذلك أيضاً ما يلي :

١ - الآثار التي وردت عن السلف في نقل هذا القول عنه ونسبته إليه وهذه الآثار وإن كان في بعضها ضعف إلا أن منها ما هو صحيح ثابت كما ثبت ذلك عند أحمد بن حنبل [4]، وسفيان [5]، وأبي نعيم الأصبهاني [6]، وسلمة بن عمرو القاضي [7] ... وغيرهم.

٢ - الآثار التي وردت عن السلف في أمر استتابة أبي حنيفة وكونه استتيب من الكفر مرتين وهي متواترة وفي بعضها التصريح بكونه استتيب في قوله بخلق القرآن، وحمل الاستتابة على قوله في الإيمان لا يصح إذ قوله في الإيمان لا يعد كفراً أصلاً.

---

(١) انظر: معتقد الحنابلة (ص ١٦١)، أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ٩٤).

(٢) انظر: أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ٢٢٤)، براءة الأئمة الأربعة للحميد (ص ٢٠٠)

(٣) انظر: الانتقاء لابن عبد البر (ص ١٥٠) (٤) انظر: السنة لعبد الله رقم (٢٦٥)

(٥) انظر: السنة لعبد الله رقم: (٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩).

(٦) انظر: كتاب الضعفاء له (ص ١٥٤) (٧) انظر: تاريخ أبي زرعة (١/ ٥٠٦)

وسيأتي لهذا مزيد بحث - إن شاء الله تعالى -.

٢- أن الآثار التي رويت عن أبي حنيفة وغيره مما يخالف هذا القول[1] إنما تدل على رجوعه عنه وتوبته منه لا على عدم صحة، وبذلك تجتمع الروايات.

٣- القول بجواز الخروج على أئمة الجور:

وردت الآثار عن بعض السلف كالأوزاعي[2] وأبي يوسف[3] وابن المبارك[4] وغيرهم في نسبة القول بجواز الخروج على أئمة الجور لأبي حنيفة وذمه من أجل ذلك.

إلا أنه قد روي عن أبي حنيفة خلاف ذلك، فقد سأله أبو مطيع البلخي قائلاً له: ما تقول فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فيتبعه على ذلك ناس فيخرج على الجماعة، هل ترى ذلك؟

قال: لا. قلت: ولمَ؟ وقد أمر الله تعالى ورسوله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا فريضة واجبة. فقال: هو كذلك، لكن ما يفسدون من ذلك يكون أكثر مما يصلحون من سفك الدماء واستحلال المحارم وانتهاب الأموال[5].

ويمكن الجمع بين ذلك بأن يقال أنه كان في أول أمره يرى الخروج على السلطان الجائر، ثم استقر آخر الأمر على عدم الخروج وهو مقتضى إحسان الظن بالإمام أبي حنيفة - رحمه الله -[6].

ومما يؤيد ذلك ما قرره الطحاوي في عقيدته التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه[7]، وما ذكره ابن الهمام عن أبي حنيفة في المسايرة وأقره الشارحان ابن أبي الشريف وابن قطلوبغا[8] ولذا ما حكاه البزدوي عنه[9] مما يخالف ذلك من القول بوجوب السمع والطاعة وتحريم الخروج على ولاة الجور.

فهذا الضرب وهو ما كان يقول به ثم رجع عنه يحتمل أن تكون تلك الأقوال التي رويت عن السلف في ذمه لأجل ذلك مما صدر عنهم قبل رجوعه ثم تناقلها الناس بعد ذلك.

(١) انظر ما ذكره د. الخميس في أطروحته أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ٢٢٤)، ود. الحميدي في براءة الأئمة الأربعة (ص ٢٠١).

(٢) انظر: السنة لعبد الله رقم: (٢٤٢) (٣) انظر السنة لعبد الله رقم: (٢٢٤) (٤) انظر السنة لعبد الله رقم: (٢٢٢)

(٥) الفقه الأبسط (ص ٨٤) ونقل هذا عنه شيخ الإسلام في الحموية (ص ٢٢٢).

(٦) انظر: أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ) (٧) انظر: العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني (ص ٤٨)

(٨) انظر: المسايرة مع شرحها (ص ٢٩١) (٩) انظر: أصول الدين للبزدوي (ص ١٩٠)

ج - ما كان يقول به وثبت عليه :

فهذا القسم هو الذي يتوجه إليه ذم السلف وهو الذي وردت فيه أكثر الآثار عنهم وهو يرجع إلى أمور أهمها ما يلي :

١ - القول بالإرجاء وأن الأعمال لا تدخل في مسمى الإيمان :

ذهب الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - إلى أن الإيمان هو اعتقاد القلب وقول اللسان ولم يدخل الأعمال في مسمى الإيمان.

وقد استنكر عليه السلف ذلك وذموه لأجله، حتى قال ابن عبد البر :

" كل من قال من أهل السنة : الإيمان قول وعمل، ينكرون قوله ويبدعونه بذلك "[1].

ولا شك أن ما ذهب إليه أبو حنيفة خلاف مذهب السلف، لكنه إرجاء مقيد لا يصل إلى الإرجاء الخالص المطلق الذي يزعم أصحابه أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فبرغم موافقته لهؤلاء في عدم إدخال الأعمال في مسمى الإيمان، لكنه يختلف معهم اختلافاً جذرياً، فهم يرون أنه لا تضر مع الإيمان معصية، وهو يرى أن مرتكب الذنب مستحق للعقاب، وأمره إلى الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له[2].

ولهذا كفر السلف المرجئة الغلاة - الجهمية - ولم يكفروا مرجئة الفقهاء

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في معرض حديثه عن مرجئة الفقهاء : " إن السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء وتبديعهم وتغليظ القول فيهم، ولم أعلم أحداً منهم نطق بتكفيرهم، بل هم متفقون على أنهم لا يكفرون في ذلك. وقد نص أحمد وغيره من الأئمة على عدم تكفير هؤلاء المرجئة... "[3]

هذا وقد أشار بعض الباحثين إلى احتمال رجوع الإمام أبي حنيفة عن قوله مستدلاً بما ذكره ابن أبي العز حيث قال : " والظاهر أن هذه المعارضات لم تثبت عن أبي حنيفة رضي الله عنه، وإنما هي من الأصحاب، فإن غالبها ساقط لا يرتضيه أبو حنيفة وقد حكى الطحاوي حكاية أبي حنيفة مع حماد بن زيد، وأن حماد بن زيد لما روى له حديث : " أي الإسلام أفضل... "[4] قال له : ألا تراه يقول : أي الإسلام أفضل، قال : الإيمان،

---

(١) انظر : الانتقاء (ص١٤٩).

(٢) انظر : أصول الدين عند أبي حنيفة (ص١١).

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (٧/٥٠٧).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٤/١١٤)، وعبد الرزاق في مصنفه (١١/١٢٧) قال الهيثمي في المجمع (١/٥٩) : " رجاله ثقات ".

ثم جعل الحجة والجدار من الإيمان، فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه: ألا تجيبه يا أبا حنيفة؟ قال: بم أجيبه وهو يحدثني بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"[1]

فأخذ بعض الباحثين من هذه القصة أن أبا حنيفة يحتمل أن يكون رجع عن قوله في الإيمان ووافق السلف[2] إلا أن هذا في نظري غير صحيح لأمور:

١- أن هذه القصة ذكرها ابن عبد البر وفي إسنادها ضعف.

٢- أن هذه القصة على فرض صحتها لا تدل على رجوع أبي حنيفة رحمه الله عن قوله إذ ليس فيها التصريح بذلك وغاية ما تدل عليه أنه كره أن يرد الحديث برأيه.

٣- أن القول بعدم دخول الأعمال في مسمى الإيمان قد اشتهرت نسبته إلى أبي حنيفة شهرة بلغت حد التواتر وعزاه إليه أهل العلم سلفاً وخلفاً. ولم يذكروا أنه رجع عن قوله أو تركه لمذهب السلف.

٣- تقديم الرأي والقياس على السنة:

قال القاضي عياض رحمه الله: " وأما أبو حنيفة فإنه قال بتقديم القياس والاعتبار على السنن والآثار، فترك نصوص الأصول وتمسك بالمعقول وآثر الرأي والقياس والاستحسان ثم قدم الاستحسان على القياس فأبعد ما شاء وحد بعضهم استحسانه أنه الميل إلى القول بغير حجة وهذا هو الهوى المذموم والشهوة والحدث في الدين والبدعة"[3].

وقد عقد ابن أبي شيبة في مصنفه كتاباً سماه: " كتاب الرد على أبي حنيفة" ذكر فيه ما يزيد على المائة مسألة مما خالف فيه أبو حنيفة الأثر الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[4].

وتعد هذه المسألة من أهم الأمور التي أخذها السلف على أبي حنيفة وذموه لأجلها، ومع كون أبي حنيفة قد أفرط في استخدام الرأي والقياس إلا أنه ينبغي أن يلاحظ في هذا الصدد ما يلي:

١- أن أبا حنيفة إنما رد من الآثار بتأويل محتمل وكثير مما رده تابع فيه غيره وهذا قد وقع لكثير من أهل العلم، إلا أن ما يوجد من ذلك لأبي حنيفة كثير، وما يوجد لغيره قليل[5].

---

(١) انظر: شرح الطحاوية (ص ٢٩٥)، والتمهيد لابن عبد البر (٩/٢٤٧).

(٢) انظر: أصول الدين عند أبي حنيفة د. الخميس (ص ١١٤).

(٣) ترتيب المدارك (١/٩٥) (٤) انظر: المصنف (١٤/١٤٨) (٥) انظر: جامع بيان العلم (٢/١٨١)

٢ - أن أبا حنيفة - رحمه الله - عاش في عصر لم يكتمل فيه جمع السنة ولهذا لم تبلغه كثير من الآثار بلوغاً ظاهراً يجعله يقطع بها ويقدمها على ما سواها ، ولهذا رجع صاحباه أبو يوسف ومحمد إلى السنة في مسائل وقال أبو يوسف في هذا الصدد « لو رأى صاحبي مثل ما رأيت لرجع مثل ما رجعت »[1].

٣ - أن أبا حنيفة - رحمه الله - وإن خالف الأثر في مسائل إلا أنه لم يتعمد مخالفة الأثر وتقديم الرأي والقياس عليه[2] ولهذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « من ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يتعمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره ، فقد أخطأ عليهم ، وتكلم إما بظن وإما بهوى ، فهذا أبو حنيفة يعمل بحديث التوضؤ بالنبيذ في السفر مخالفة للقياس ، وبحديث القهقهة في الصلاة مع مخالفة للقياس لاعتقاده صحتهما ، وإن كان أئمة الحديث لم يصححوها »[3] ويؤيد ذلك ما روي عن أبي حنيفة من آثار تدل على طرحه الرأي والقياس إذا ورد الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم[4].

٤ - أن ما خالف فيه أبو حنيفة الأثر لابد له من عذر في مخالفته ، وجميع الأعذار ترجع إلى ثلاثة أصناف :

أحدها : عدم اعتقاده أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله .

والثاني : عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول .

والثالث : اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ .

وهذه الأصناف الثلاثة يتفرع عنها أسباب عشرة بسطها شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في رسالة رفع الملام عن الأئمة الأعلام[5].

فهذا الضرب وهو ما كان يقول به وثبت عليه هو الذي وردت فيه أكثر الآثار عن السلف - رحمهم الله - ، وتشديد السلف فيه مبني على أصول عظيمة منها :

١ - أن هذه الأقوال مستمرة لم يقرأ أبا حنيفة عليها أحد من أقرانه ومشايخه وهو صاحب مذهب له قبول وأتباع فكان ذلك مما يستوجب بيان هذه البدع والتشديد فيها .

---

(١) انظر : مناقب الشافعي للبيهقي (١/١٧٢) ، ومجموع الفتاوى (٢٠/٢٠٤) .

(٢) انظر : الإتباع لابن أبي العز (ص ٢٨) .

(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/٢٠٤) .

(٤) انظر : الانتقاء لابن عبد البر (ص ١٤٤) .

(٥) انظر : مجموع الفتاوى (٢٠/٢٣٢ - ٢٥٠) .

٢- أن حفظ الدين والرد على المخالف وبيان بدعته أصل من أصول الإسلام وقد أوجب الله على الأمة تبليغ هذا الدين وحمّل أهل العلم هذه الأمانة مما جعلهم لا يحابون فيها أحداً كائناً من كان[1].

٢- أن الأمة الإسلامية كانت على جادة واحدة وهي متابعة السنة والأثر والتسليم لهما ولم تكن البدع قد ظهرت إلا فيمن عرف بخروجه عن الجماعة ومخالفته للسنة فلما ظهر الرأي والقول بالإرجاء في أبي حنيفة وأصحابه أراد السلف تحذير الناس ومن لا تمييز عنده من ذلك وإن كان أبا حنيفة متأولاً فيما قال به معذوراً فيما ذهب إليه.

ولهذا فإن هذه الأقوال المأثورة عن السلف في ذم أبي حنيفة لها بساط حال يختلف عن بساط الحال في زماننا ولهذا درج السلف بعد ذلك على طوي هذه المسألة[2].

وأخيراً يقال: إن ما صدر عن بعض السلف من أقوال لا يوافق عليها ولا يعد مذهباً للسلف جميعاً إنما صدر منهم باجتهاد وهم معذورون باجتهادهم مغفور لهم بحسن قصدهم غير مؤاخذين بخطئهم.

---

(١) انظر: الرد على المخالف أصل من أصول الإسلام د. بكر أبو زيد.

(٢) انظر: التنكيل (١/ ٢٠٢).

## المبحث الثاني :

## موقف السلف من أبي حنيفة :

استغل بعض المبتدعة الآثار التي وردت عن السلف في ذم أبي حنيفة تكأة في تجريم السلف والطعن في أئمتهم وزعموا أن السلف كفروا أبا حنيفة وتجنوا عليه وقولوه ما لم يقل، وادعوا أنهم بذلك ينصفون أبا حنيفة وغفلوا أو تغافلوا أنهم بقولهم هذا طعنوا في أئمة لا يقلون قدراً عن أبي حنيفة إن لم يفوقوه كمالك والشافعي وأحمد وابن المبارك ... وغيرهم.

ولعلي في هذا المبحث استعرض موقف السلف من أبي حنيفة من خلال الآثار التي وردت فيه مفنداً تلك المزاعم.

### أولاً: موقف السلف من تكفير أبي حنيفة :

ادعى بعض المبتدعة ظلماً وزوراً أن السلف - رحمهم الله - كفروا أبا حنيفة وأخرجوه عن دائرة الإسلام واستدلوا على قولهم ببعض الآثار، وبعد النظر فيما استدلوا به نجد أنها لا تخرج عن أمرين:

(1) - ما لا يدل على التكفير أصلاً كقولهم: ضال[1]، يصد عن سبيل الله[3]، كاد الدين[2]، لم يولد في الإسلام أشأم منه[4] ... إلخ.

فهذه الأقوال وإن كان فيها التحذير الشديد منه وذمه على قوله رحمه الله - إلا أنها لا تدل على التكفير أصلاً ولا يصح الاستدلال بها عليه، كما أنه يمكن توجيهها بأن من أطلق هذه العبارات من السلف أراد المبالغة في الإنكار وتنفير العامة من جهة، وربما أطلقها على ما رجع عنه أبو حنيفة وتاب منه كالقول بخلق القرآن.

(2) - ما يدل على التكفير وهذا نوعان:

أ - ما يدل على تكفير القول دون القائل كقول الحميدي عندما سئل عن قول نسب لأبي حنيفة: من قال هذا فقد كفر[5]، وإن كان في إسنادها مقال.

فهذه الأقوال لا تدل على الكفر إذ من المتقرر عند السلف أن القول

---

(1) انظر: تاريخ بغداد (14/307). (2) انظر المعرفة والتاريخ للفسوي (2/786).

(3) انظر السنة لعبد الله (1/199). (4) انظر: تاريخ بغداد (12/419).

(5) انظر: السنة لعبد الله (1/194، 195).

وقد يكون كفراً لكن لا يكفر به صاحبه وذلك لوجود مانع يحول دون تكفيره (1).

ب - ما يدل على التكفير صراحة ولكن بسبب قوله بخلق القرآن وقد رجع عنه؛ وبذلك يكون التكفير قد زال بزوال المكفِّر.

ويلحق بذلك ما جاء من الآثار في كونه استتيب من الكفر مرتين كما روى ذلك عن الإمام أحمد بن حنبل (2)، وسفيان (3)، وشريك (4) وغيرهم حتى قال الشيخ المعلمي - رحمه الله -: "وقضية الاستتابة متواترة" (5)، والآثار الواردة في الاستتابة اختلفت فيما استتيب فيه أبو حنيفة:

- فجاء في بعضها أنه استتيب من (الكفر) (6) أو من (الأمر العظيم) (7) أو (الزندقة) (8) وهذه مطلقة لم تبين الأمر المستتاب عليه.

- وجاء في بعضها أنه استتيب من (الدهر) (9) ولم يتبين لي المراد بها وإن كان يغلب على ظني أنها مصحفة من (الكفر).

- وجاء في بعضها أنه استتيب من القول بخلق القرآن فتاب منه (10)، وهذا هو الراجح عندي لأمور منها:

1- أن الآثار الواردة بذلك صحيحة وصريحة، منها ما أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة قال: سمعت أبي - رحمه الله - يقول: "أظنه أنه استتيب في هذه الآية "سبحان ربك رب العزة عما يصفون" قال أبو حنيفة: هذا مخلوق، فقالوا له: هذا كفر، فاستتابوه" (11).

والظن في قول الإمام أحمد واقع على الآية التي قال فيها أبو حنيفة مقالته في القرآن، لا على المقالة نفسها كما زعم بعضهم (12).

2- أن السلف لم ينقموا على أبي حنيفة مقالة تبلغ درجة الكفر سوى القول بخلق القرآن وقد اشتهر عنهم تكفير من قال بخلق القرآن.

وأما ما زعمه بعضهم من كون الاستتابة كانت لأجل قوله في الإيمان (13) فلا يصح

---

(1) انظر: منهاج السنة (2/60). (2) انظر: السنة لعبد الله (1/192)

(3) انظر: المصدر السابق (1/192) (4) انظر: السنة لعبد الله (1/208)

(5) التنكيل (1/452) (6) انظر: السنة لعبد الله (1/210)

(7) انظر: السنة لعبد الله (1/219) (8) انظر: المصدر السابق (1/210)

(9) انظر: تاريخ بغداد (13/392) (10) انظر: السنة لعبد الله (1/192)

(11) أخرجه عبد الله في السنة (1/192) برقم: (265) (12) انظر: ما ذكره محقق كتاب السنة (1/192)

(13) ذكر ذلك محمد عبد المنعم في كتابه الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم (ص88)

إذ قوله في الإيمان لا يعد كفراً أصلاً، بل إن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - نقل اتفاق السلف على عدم تكفير مرجئة الفقهاء وذكر عن أحمد وغيره من الأئمة أنهم نصوا على عدم تكفيرهم بذلك[1].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن السلف لم يكفروا أبا حنيفة - رحمه الله -.

ثانياً: موقف السلف من تبديع أبي حنيفة:

بعد تأمل آثار السلف الواردة في ذم أبي حنيفة وجدتهم يصفونه بأنه صاحب هوى، وصاحب رأي، وصاحب خصومات[2]. وهذه الأوصاف وإن كان فيها ذمه والتحذير منه إلا أنه ينبغي أن يلاحظ فيها أمران:

١- أن هذه الأوصاف لا تدل على التبديع ولا يصح الاستدلال بها مطلقاً. فإن من أطلق هذه العبارات من السلف أراد المبالغة في الإنكار وتنفير العامة، وربما أطلقها عليه بسبب ما كان يقول به ثم رجع عنه.

٢- أن هذه الأوصاف على فرض التسليم بدلالتها على التبديع فإنها محمولة على ما ذكره ابن عبد البر عن السلف حيث قال: «كل من قال من أهل السنة: الإيمان قول وعمل، ينكرون قوله - يعني أبا حنيفة - ويبدعونه بذلك[3]».

فتبين بهذا أن تبديع السلف له إنما هو في مسألة الإيمان خاصة دون غيرها ومن الأصول المقررة عند السلف أن البدع تتفاوت وليست على وتيرة واحدة، كما أن أهل البدع يتفاوتون ويختلف حكمهم باختلاف أحوالهم، بل إن الشخص الواحد قد تجتمع فيه السنة والبدعة[4]، ولهذا فإن السلف لم يخرجوا أبا حنيفة عن أئمة أهل السنة والجماعة فضلاً عن عامتهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «أما المرجئة فليسوا من هذه البدع المغلظة، بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة، وما كانوا يعدون إلا من أهل السنة، حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة[5]».

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/٥٠٧).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (١٣/٤٢٥،٤٥٠)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/٢٢٢).

(٣) انظر: الانتقاء لابن عبد البر (ص١٤٩).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣/٢٤٨)، (٢٨/٢٠٩)، الاعتصام (١/١٦٧).

(٥) مجموع الفتاوى (٣/٢٥٧).

ودلالة السياق تدل على أنه أراد بقوله: "حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة" من جاء بعدهم ممن سلك سبيل المرجئة الغلاة.

وبناء على ما سبق فإن السلف لم يبدعوا أبا حنيفة مطلقاً، وإنما بدعوه في قوله في الإيمان خاصة. ولم يخرجوه بذلك من عداد أئمة أهل السنة والجماعة.

ثالثاً: موقف السلف من رواية أبي حنيفة:

زعم بعض المبتدعة أن السلف ردوا مرويات أبي حنيفة لمخالفته لهم في الاعتقاد ليس إلا، وأنهم طعنوا في روايته من أجل ذلك فقط.

وبعد النظر في الآثار الواردة عن السلف في هذا الشأن وما ذكروه في كتب الجرح والتعديل يتبين لنا أن نقاد الحديث اختلفوا في روايته والاحتجاج به على قولين:

١ - قبول حديثه وحجية روايته.

٢ - ضعف حديثه وعدم حجية روايته[1].

والقول الثاني هو الذي عليه جمهور المحدثين وعللوا ذلك بكثرة غلطه وعدم ضبطه[2].

وقد بين الحافظ الذهبي عذره في ذلك فقال: "لم يصرف الإمام همته لضبط الألفاظ والأسانيد، وإنما كانت همته القرآن والفقه، وكذلك حال كل من أقبل على فن، فإنه يقصر عن غيره، من ثم لينوا حديث جماعة من أئمة القراء كحفص وقالون، وحديث جماعة من الزهاد كفرقد السبخي وشقيق البلخي، وحديث جماعة من النحاة، وما ذاك لضعف في عدالة الرجل، بل لقلة إتقانه للحديث ثم هو أنبل من أن يكذب"[3].

ومن المحدثين من أضاف إلى كثرة غلط أبي حنيفة وعدم ضبطه ابتداعه في مسألة الإيمان وكونه كان داعياً إليها، ومذهب جمهور الأئمة ترك الرواية عن الداعية لبدعته.

---

(١) انظر: التاريخ الكبير (٨/٨١)، والكنى والأسماء (١/٢٧٦)، والطبقات الكبرى (٦/٢٦٩)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص٢٣)، والمجروحين (٢/٦٢)، والكامل (٧/٢٤٧٩)، وجامع بيان العلم (٢/١٤٩).

(٢) وممن صرح بذلك البخاري ومسلم وابن سعد والنسائي وابن حبان وابن عدي. انظر المصادر السابقة.

(٣) مناقب أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي (ص٢٨).

(٤) انظر: المجروحين لابن حبان (٢/٦١-٦٢)

وترك من ترك الرواية عن الداعية إلى بدعته من المحدثين محمول على أحد أمرين:

إما عقوبة له.

أو خوفاً من أن يكذب فيروي ما يؤيد بدعته"(1).

وبناء على ما سبق يمكننا أن نقول إن من ترك الرواية لحسن أبي حنيفة من السلف لأجل بدعته ولكونه كان داعياً إليها إنما أراد بذلك عقوبته وصرف العامة عن الافتتان به وإن كان يرى أنه مأمون الجانب من حيث الكذب فهو أنبل من ذلك كما ذكر الذهبي آنفاً.

(1) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (ص٨٤)

## الخاتمة :

في نهاية هذا البحث الذي حرصت فيه - قدر إمكاني - على الإيجاز والاختصار أود أن أبين أهم ما توصلت إليه من نتائج وهي :

(١) - أن كثيراً مما ورد عن السلف في ذم أبي حنيفة لا يثبت وهذا مما يدعو الباحثين إلى تمحيص هذه الأخبار وتمييز صحيحها من سقيمها .

(٢) - أن ما ينسب لأبي حنيفة من أقوال مخالفة لعقيدة السلف لا تخرج عن ثلاثة أمور :

أ - ما كان منسوباً إليه ولا يصح عنه كتأويل الاستواء بالاستيلاء .

ب - ما كان يقول به ثم رجع عنه كالقول بخلق القرآن وجواز الخروج على الأئمة .

جـ - ما كان يقول به وثبت عليه كالإرجاء وتقديم الرأي على الأثر .

(٣) - أن ذم السلف لأبي حنيفة يرجع أكثره إلى ما كان يقول به وثبت عليه وهو الإرجاء وتقديم الرأي على الأثر .

(٤) - أن السلف رحمهم الله وإن خالفوا أبا حنيفة إلا أنهم لم يكفروه وكل ما يتشبث به أعداء السلف للتدليل على تكفيرهم له إما لا يصح عنهم أو لا يدل على التكفير أو يكون التكفير قد زال بزوال المكفر .

(٥) - أن السلف لم يبدعوا أبا حنيفة مطلقاً وإنما بدعوه في مسألة الإيمان خاصة ولذلك لم يخرجوه من عداد أئمة أهل السنة .

(٦) - أن الذي عليه جمهور المحدثين هو ضعف حديث أبي حنيفة وعدم الاحتجاج بروايته وذلك لكثرة غلطه وعدم ضبطه ومنهم من أضاف إلى ذلك كونه داعياً إلى بدعته .

تلك هي أهم نتائج البحث ، والله أسأل أن يبارك فيه ، وينفع به ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

## فهرس المصادر والمراجع :


(أ)

١- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة: ت: يوسف الوابل، دار الراية، ط: ١، ١٤١٥هـ

٢- الاتباع، لابن أبي العز الحنفي: ت: عاصم القريوتي، المكتبة السلفية، ط: بدون، ١٤٠٥هـ.

٣- الأصول التي بنى عليها الصلاة مذهبهم في التشيع، لعمر عبد المنعم: مكتبة الصحابة، الإمارات، ط: ٢، ١٤٢٠هـ

٤- أصول الدين عند أبي حنيفة، لمحمد الخميس: دار الصميعي، الرياض، ط: ١، ١٤١٦هـ

٥- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر: دار الكتب العلمية، دون ذكر الطبعة وتاريخها.

(ب)

٦- براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة، لعبد العزيز الحميدي: دار ابن عفان، القاهرة، ط: ١، ١٤٢٠هـ.

(ت)

٧- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للخطيب البغدادي: دار الكتاب العربي، بيروت، دون ذكر الطبعة وتاريخها.

٨- التاريخ الكبير، للبخاري: دار الفكر، دون ذكر الطبعة والناشر وتاريخها

٩- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض: ت: محمد الطنجي، وزارة الأوقاف بالمغرب، ط: ٢، ١٤٠٢هـ.

١٠- التمهيد، لابن عبد البر: ت: مصطفى العلوي وآخرين، وزارة الأوقاف بالمغرب، دون ذكر الطبعة وتاريخها.

١١- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي: ت: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط: ٢، ١٤٠٦هـ.

١٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي: صورة من النسخة الخطية، دار المأمون،

فهرس الموضوعات :